

الوقائع المصرية

جريدة جمهورية مصر

(العدد ٧٤ «غير اعتيادي») فيوم الثلاثاء ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ (السنه السابعه بعد المائة)

مادة ٦ - لكل وزراء المالية والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
لأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويغذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عايد في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

محمد هلى
هدى العزيز هزنت
كريف كبرى
لأمر مجلس الوصاية

وزير المالية	فئيس مجلس الوزراء
حكيم هيد	مصطفى الناس
وزير الحقانية	وزير المواصلات
حمود هالب	حمود هيمى لنتراشى

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٦

بتمديد الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من قانون الانتخاب
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

لأمر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
لمجلس الوصاية

مقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٦٠ من المرسوم بقانون
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ النص الآتى :

“أؤيستثنى الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع“ .

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦

عن المكافاة البرلمانية

لأمر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

لمجلس الوصاية

مقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافاة سنوية قدرها
٤٨٠ جنيا (أربعمائة وثمانون جنيا مصريا) ويستثنى من ذلك الوزراء
وكلاء الوزارات البرلمانيون .

مادة ٢ - يتناول كل من رئيسي المجلسين مكافاة سنوية مساوية
لمرتب وزير . ولا يمكن الجمع بينها وبين المكافاة المنصوص عليها في المادة
السابقة أو بين ما يكون قد استحقه من معاش .

مادة ٣ - تستحق المكافاة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف
على أنساط متساوية في آخر كل شهر .

مادة ٤ - لا يجوز التنازل عن المكافاة أو الجزم عليها .

مادة ٥ - يعطى لكل عضو جواز للسفر مجانا في الدرجة الأولى على
خطوط سكك حديد الدولة من النقطة التي يختارها في دائرته الانتخابية الى
القاهرة . ويعطى لنائب الدر عدا ذلك جواز للسفر في البواخر النيلية الموصلة
لمركز دائرته .

لأذا كان العضو مقيما وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره
من محل قومه أو قهره .

مجلس الوزراء

قرار

بعد الاطلاع على مذكرة وزارة الداخلية المرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن مجلة (Lo Stato Operaio) التي تطبع في باريس باللجنة الايطالية ، وعلى عددها الصادر في شهر مارس سنة ١٩٣٦ الذي تبين منه أن هذه المجلة تنمو للشوعية وترجع مبادئها ؛

لبناء على المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالمطبوعات ، وبمحافظة على النظام العام ؛

قرر مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ منع مجلة (Lo Stato Operaio) المذكورة من الدخول الى البلاد المصرية وتداولها فيها ؛

لأئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مادة ٢ - كل الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بمصرى عابدين في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ (١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

محمد هلى

أحمد العزيز كسرت

شريف كبرى

أحمد مجلس الوصاية

وزير الداخلية لأئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس مصطفى النحاس

وزير الأشغال العمومية وزير الخارجية (بالنيابة) وزير الصحة العمومية

عثمان كسرت حكيم كسرت مصطفى النحاس

وزير المواصلات وزير المالية وزير الأوقاف

أحمد كسرت حكيم كسرت أحمد كسرت

وزير البحرية والبرية وزير الحفانية وزير الزراعة

أحمد كسرت أحمد كسرت أحمد كسرت

وزير المعارف العمومية وزير التجارة والصناعة

أحمد كسرت أحمد كسرت أحمد كسرت